العقوبات الدولية وأثرها على الاستقرار السياسي للدولة "إيران نموذجاً"

فاطمة شعبان طه[1]

الملخص:

تُعد العقوبات الدولية أداة رئيسية في العلاقات الدولية تُستخدم للضغط على الدول لتغيير سلوكها السياسي أو الاقتصادي، سواء عبر قرارات من الأمم المتحدة أو عقوبات أحادية من دول مثل الولايات المتحدة. في حالة إيران، بدأت العقوبات منذ الثورة الإسلامية عام 1979، وتطورت لتشمل قطاعات اقتصادية وسياسية وعسكرية، بهدف تقييد برنامجها النووي، الحد من دعمها للجماعات المسلحة، ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، هذه الدراسة تحلل تأثير العقوبات على الاستقرار السياسي في إيران، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، وكيفية استجابة النظام الإيراني لهذه الضغوط، كما أن العقوبات الدولية على إيران كان لها تأثير كبير على اقتصادها، حيث تسببت في انخفاض النمو، تراجع صادرات النفط، وارتفاع التضخم، مما أثر على التماسك الاجتماعي وزاد من الاحتجاجات، ومع ذلك نجح النظام الإيراني في الحفاظ على استقراره السياسي عبر استراتيجيات التحايل، تعزيز التحالفات مع روسيا والصين، وسياسة القمع الداخلي، هذا يظهر محدودية العقوبات في تحقيق تغيير سياسي جوهري، خاصة في ظل عالم متعدد الأقطاب يوفر لإيران منافذ اقتصادية وسياسية، وبالتالى دراسة تأثير العقوبات تظل معقدة بسبب صعوبة قياس التأثير المباشر، التحايل الإيراني، والتناقضات القانونية لتعزيز فعالية العقوبات، يجب التركيزعلى التنسيق الدولي، الشفافية، والحلول الدبلوماسية مع مراعاة الجوانب الإنسانية لتجنب زعزعة الاستقرار الاجتماعي

1- باحثة دكتوراه - كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

abstract

International sanctions are a key tool in international relations used to pressure countries to change their political or economic behavior, whether through UN resolutions or unilateral sanctions by countries such as the United States. In the case of Iran, sanctions began with the Islamic Revolution in 1979 and have evolved to include economic, political, and military sectors, with the aim of restricting its nuclear program, limiting its support for armed groups, and confronting human rights violations. This study analyzes the impact of sanctions on political stability in Iran, focusing on economic, social, and political aspects, and how the Iranian regime responded to these pressures. International sanctions on Iran have had a significant impact on its economy, causing a decline in growth, a decline in oil exports, and a rise in inflation, which affected social cohesion and increased protests. However, the Iranian regime has succeeded in maintaining its political stability through strategies of circumvention, strengthening alliances with Russia and China, and a policy of internal repression. This demonstrates the limitations of sanctions in achieving fundamental political change, especially in a multipolar world that provides Iran with economic and political outlets. Therefore, studying the impact of sanctions remains complex due to the difficulty of measuring the direct impact, Iranian circumvention, and legal contradictions. To enhance the effectiveness of sanctions, emphasis must be placed on international coordination, transparency, and diplomatic solutions, taking into account humanitarian aspects to avoid destabilizing social stability

المقدمة :

تعتبر العقوبات السياسية والاقتصادية الدولية من أهم المقومات والأسس القانونية التي ترتكزعليها الأمم المتحدة في فرض سياساتها الدولية على الدول الأعضاء وتضفي عليها الشرعية الدولية لتنفيذ هذه العقوبات وفقا لأحكام القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة وفقا للميثاق الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تحديد النصوص القانونية التي تعد المرجعية الأساسية التي تحتكم إليها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي،لأن العلاقات بين الدول تقوم على العديد من المصالح المتبادلة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إلى جانب ذلك ما قد ينشأ بين الدول من مسائل ومشاكل تتعلق بالحدود المشتركة، والمياه الإقليمية والدولية التي قد تشترك الدول فيها، لأن هذه العلاقات والمسائل المشتركة تقتضي قيام الدول بالدخول في تنظيمات ثنائية أو جماعية تستهدف تنظيم هذه العلاقات وتنسيقها، ومع تطور هذه العلاقات وتشعبها ، وفي ظل المتغيرات الدولية التى أسفرت عن حروب ومنازعات بين الدول.

وقد جاءت منظمة الأمم المتحدة على رأس منظمات المجتمع الدولي، وذلك لأهميتها لأنها تضم في عضويتها أغلبية دول العالم، التى تمكن المجتمع الدولي من تنفيذ العقوبات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية في التعامل مع الأزمات الدولية، ويتوقف نجاح العقوبات الدولية في التأثير على سياسات الدولة على عدة عوامل يأتي منها طبيعة العلاقة بين الدول التى تفرض العقوبات وبين النظام السياسي في الدولة المفروض عليها هذه العقوبات وتمارس الدول الكبرى في النظام

العالمي ادواراً مؤثرة في ذلك الشأن، حيث أنها تستطيع أن تنشئ تحالفات من عدة دول ومنظمات تشاركها في تلك العقوبات وايضا استقطابات دولية مؤثرة من خلال علاقاتها بالمنظمات الدولية ومجلس الأمن ، أو علاقاتها في إطار الأمم المتحدة مع الدول الأخرى، وتتنوع العقوبات الدولية بين السياسية وحظر السفر لقيادات الدول المستهدفة إلى عقوبات اقتصادية وحصار وتجميد أموال ومنع توريد أسلحة ومستلزمات للتصنيع بالإضافة إلى العقوبات الأخرى[1].

ولقد تعرضت إيران خلال العقود الثلاثة الماضية لمجموعة من العقوبات الاقتصادية والسياسية ؛ عقوبات مالية من تجميد لأموال إيرانية في الخارج، ومقاطعة اقتصادية تتمثل في مقاطعة المجتمع الدولي لإيران اقتصاديا وخاصة مقاطعة شراء النفط الإيراني الذي هوعصب الاقتصاد في إيران، كما تؤثر العقوبات الاقتصادية على اقتصاد إيران ، ولكن ولما كان الهدف من العقوبات الاقتصادية على إيران هوعرقلة سير إيران في المضي قدما في برنامجها النووى ومنع وصول التكنولوجية لإيران وذلك بفرض العقوبات الاقتصادية على إيران التى هى أساس التمويل اللازم للبرنامج النووى الإيراني ، إلا أن السياسة الدولية الغربية تتسم بازدواجية المعايير فتقوم بفرض أقصي العقوبات الاقتصادية والسياسية على إيران لانتهاجها في برنامجها النووى السلمي إلا أن الشكوك التى تنتاب الدول الغربية وأمريكا وإسرائيل خوفاُ من تحول الفكرالإيراني من البرنامج النووى السلمي إلي برنامج إنتاج أسلحة دمار شامل، إلا أن الدول الغربية

---

[1] مجبل فلاح سعد،البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة(2012:2003), ماجستير،كلية الاداب والعلوم:جامعة الشرق الاوسط,2013،ص٣:٥

(2) قاسم محمد أبو دست ، سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية و نتائج التطبيق في الحالة الإيرانية، مجلة النهضة مج ١٤ ، ع ٢ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2013، ص67.

والمجتمع الدولي تغض الطرف عن ما تقوم دولة إسرائيل في ما تقوم به من أنشطة نووية بل قامت بالفعل بالنتاج القنابل الذرية والقنابل النووية ومازالت تسعي لإنتاج اسلحة دمار شامل قادرة على دمار معظم دول الشرق الأوسط [2].

تُشكل العقوبات الاقتصادية الأمريكية أداةً رئيسية في سياستها الخارجية، تهدف من خلالها إلى التأثير على سلوك الدول، وفي بعض الأحيان، على أنظمتها السياسية، تقدم دراسة تأثير هذه العقوبات على كل من الصين وباكستان نموذجًا ثريًا لتحليل مدى فاعلية هذه الأداة في سياقين مختلفين تمامًا، حيث تُمثل الصين قوة عالمية صاعدة، بينما تُعد باكستان دولة نووية ذات موقع جيوسياسي حساس وحليف للولايات المتحدة في فترات تاريخية مختلفة.

تعتبر التغيرات الحادثة في ميزان القوي من بعد الحرب الباردة وحتي الآن تغيرات سريعة وخطيرة جداً فهي ليست ثابته علي سير معين فتاره تصبح دولة معينة هي المسيطرة علي النظام الدولي وتارة تظهر قوي اخري تهددها وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب المسيطر علي العالم في ظل نظام أُحادي القطبية وكان ميزان القوي فى صالحها وقد حاولت ولا زالت تحاول بكل ما تملك من قدرات وإمكانات الحفاظ علي هذا الوضع ولكن من الواضح في حدود الفترة الانتقالية الحالية التي يمر بها العالم أن النظام الأحادي القطبية الذي كان قائما لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في طريقه للتحول إلي نظام متعدد الأقطاب ، خاصة مع ازدياد النفوذ الصيني في منطقة أسيا والمحيط الهادئ بما يؤثر بشكل كبير علي الأمن والاستقرار الإقليمي وذلك مع التفوق الاقتصادي الكبير للصين، وأصبح لها نفوذ استراتيجي في العالم وبذلك

أصبحت بكين منافساً لواشنطن وتهديداً لمصالحها في المنطقة, كل هذه التطورات في النفوذ الصيني كانت صاحبة الأثر في تشكيل العلاقات الأمريكية الصينية وتوجهات السياسة الخارجية تجاه الصين والتي لم تكن علي وتيرة واحدة واختلفت الإدارات الأمريكية حول تعزيز العلاقات الثنائية بين الدولتين من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية, والأخر من أجل احتواء الخطر الصيني والحذر من هذا الصعود الذي يمثل عقبة امام الولايات المتحدة الأمريكية ومنافساً للنفوذ الإقليمي وتهديداً لمصالحها في الشرق الأوسط[1] .

تُشكل العقوبات الاقتصادية أداة محورية ومتزايدة التعقيد في ترسانة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، يُلجأ إليها سعيًا للتأثيرعلى سلوك الدول، وفي بعض الأحيان، على طبيعة أنظمتها السياسية الداخلية ، منذ نهاية الحرب الباردة، تحولت هذه العقوبات من إجراءات استثنائية إلى عنصر شبه دائم في إدارة العلاقات الدولية، مع تزايد التركيز على قضايا مثل حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب، عدم انتشار الأسلحة، والمنافسة الاقتصادية وفي القارة الآسيوية الشاسعة والمتنوعة،حيث تتشابك المصالح الجيوسياسية والاقتصادية المعقدة.

تُعد العقوبات الدولية، منذ فجر القرن العشرين، واحدة من أبرز أدوات السياسة الخارجية التي تلجأ إليها الدول والمنظمات الدولية لفرض ضغوط اقتصادية وسياسية بهدف تغيير سلوك دولة ما دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة. ففي عالم تحكمه المصالح المتشابكة والترابط الاقتصادي، أصبحت العقوبات أداة مؤثرة للغاية،

[1] أسماء قاسم، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003-2014، ماجستير، جامعه الجيلاني بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص79.

تهدف إلى إضعاف قدرات الدولة المستهدفة، أو إجبارها على التخلي عن سياسات معينة، مثل تطوير أسلحة الدمار الشامل، أو انتهاك حقوق الإنسان، أو دعم الإرهاب، غير أن فعالية هذه العقوبات وأثرها على تحقيق أهدافها لا تزال موضع جدل عميق بين الأكاديميين وصناع القرار، ففي حين يعتقد مؤيدوها أنها وسيلة سلمية وفعالة لإحداث التغيير المنشود، يرى منتقدوها أنها غالبًا ما تفشل في تحقيق أهدافها، بل وتُحدث آثارًا سلبية غير مقصودة، أبرزها تدهور الأوضاع الإنسانية، وتفاقم التوترات الاجتماعية، وربما الأهم من ذلك، تعزيز قبضة الأنظمة الحاكمة التي تستغل هذه العقوبات لتبرير سياساتها وتوحيد الجبهة الداخلية ضد "العدو الخارجي".

في هذا السياق تُقدم إيران نموذجًا دراسيًا استثنائيًا ومعقدًا لفهم الديناميكيات المعقدة للعلاقة بين العقوبات الدولية والاستقرار السياسي للدولة، فمنذ الثورة الإيرانية عام 1979، واجهت الجمهورية الإسلامية موجات متتالية ومتزايدة من العقوبات من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، التي طالت قطاعات حيوية مثل النفط، والبنوك، والتكنولوجيا، والنقل البحري، ورغم هذه الضغوط الهائلة التي أثرت بشكل عميق على الاقتصاد والمجتمع الإيراني، إلا أن النظام السياسي في طهران أظهر قدرة ملحوظة على الصمود والتكيف، بل وحتى استغلال هذه العقوبات لصالحه في بعض الأحيان[1].

إن دراسة النموذج الإيراني تتيح لنا استكشاف الآليات التي من خلالها تُؤثر العقوبات على الاستقرار السياسي، فهل أضعفت هذه العقوبات النظام ومهدت الطريق لتغييره؟ أم أنها على النقيض، عززت من تماسكه ومرونته، ودفعت به إلى تبني استراتيجيات

[1] محمد ناصر القحطاني فواز، الاستمرار والتغير في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 (رؤية مقارنة بين إدارتي بوش وأوباما)، دكتوراه، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018، ص74.

لمواجهة الضغوط الخارجية، مثل "اقتصاد المقاومة"؟ وهل تُؤدي العقوبات بالضرورة إلى تأجيج الغضب الشعبي ضد النظام، أم أنها تُمكنه من توجيه هذا الغضب نحو القوى التي تفرضها؟ هذا البحث الشامل يهدف إلى الإجابة على هذه التساؤلات، مُقدمًا تحليلاً معمقًا لأثر العقوبات على الاستقرار السياسي في إيران، ومُستخلصًا دروسًا قيمة حول فعالية هذه الأداة في العلاقات الدولية المعاصرة.

أولا: مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في مدى مشروعية العقوبات الدولية التى تفرضها الأمم المتحدة والدول الغربية على إيران كما تكمن المشكلة في ازدواجية المعايير التى يتبعها المجتمع الغربي والويات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في التعامل مع البرنامج النووى الإيراني وغض الطرف عما تقوم به إسرائيل من إنتاج أسلحة دمار شامل، ولم يتم فرض أى عقوبات عليها، وهذا ما يسمي بازدواجية المعايير في التعامل الدولي مع الأزمات وفرض العقوبات على دول بعينها وغض الطرف عن دول أخري.

تُعد العقوبات الدولية أداة شائعة ومفضلة في العلاقات الدولية لفرض ضغوط على الدول بهدف تغيير سلوكها السياسي أو الاقتصادي، ورغم أن الهدف المعلن للعقوبات غالبًا ما يكون تغيير سياسة ما (مثل البرنامج النووي أو انتهاكات حقوق الإنسان)، فإن تداعياتها غالبًا ما تتجاوز الأهداف المباشرة لتشمل جوانب متعددة من حياة الدولة والمجتمع، خاصة على الاستقرار السياسي، إن فهم هذه العلاقة المعقدة بين العقوبات الدولية والاستقرار السياسي للدولة يمثل تحديًا بحثيًا بالغ الأهمية، وتكمن المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في الطبيعة المتناقضة والمتعددة الأوجه لتأثير العقوبات الدولية

على الاستقرار السياسي للدولة، مع تقديم إيران كنموذج دراسي فريد وبارز، فبينما يرى البعض أن العقوبات تشكل ضغطًا خارجيًا كافيًا لإحداث تغيير سياسي أو حتى انهيار النظام، يرى آخرون أنها قد تُعزز من تماسك النظام الحاكم، وتُقوي قبضته على السلطة عبر استغلال شعور العداء الخارجي، إن الحالة الإيرانية تُعد مثالًا حيًا لهذه المعضلة، حيث واجهت البلاد عقوبات دولية واسعة النطاق لأكثر من أربعة عقود، لكن النظام السياسي ظل صامدًا، بل أظهر قدرة على التكيف والمواجهة، وتتمحور مشكلة الدراسة فى الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى :

كيف تؤثر العقوبات الدولية على بنية الدولة الإيرانية ومؤسساتها السياسية؟وما الآليات التي استخدمها النظام الإيراني للمواجهة والتكيف مع العقوبات، وكيف أثرت هذه الآليات على استقراره السياسي؟

ثانياً: تساؤلات الدراسة :

ينبثق من التساؤل الرئيسى التساؤلات التالية :

1.ما مدي مشروعية العقوبات الدولية المفروضة على إيران ؟

2. ما تأثير العقوبات السياسية والاقتصادية على المجتمع الإيراني؟

3. ما مدى فاعلية تطبيق قواعد القانون الدولي العام في فرض العقوبات على إيران؟

4. ما مدى تأثير حق النقض " الفيتو" في فرض السياسة الدولية للعقوبات التى تفرضها الأمم المتحدة على الدول المعنية؟

5. كيف تعاملت إيران مع العقوبات الدولية المفروضة عليها ؟ وهل أدت العقوبات إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما يهدد الاستقرار السياسي على المدى الطويل؟

6. كيف ساهمت العقوبات السياسية والاقتصادية في التأثير علي الملف النووى الإيراني؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكتسب العقوبات السياسية والاقتصادية الدولية اليوم اهمية بالغة، لأنها تعتبر أحد مواضيع الساعة خاصة في ظل التطورات الراهنة على الساحة الدولية، خاصة أنها أصبحت تشكل أحد الوسائل العقابية المهمة، وها هي اليوم تطبق على العديد من الدول التي تعتبر بؤر للتوتر، كإيران وكوريا الشمالية وإيران ودول أخرى، باعتبارها أحد الوسائل العقابية الرادعة التي يلجأ اليها مجلس الأمن وفق ما تفتضيه نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك إبراز دور المنظمات الدولية السياسية

الاقتصادية في تحقيق هدف السلم والأمن الدوليين،ولأن وهدفت هذه الدراسة في البحث عن المرجعية القانونية للعقوبات السياسية والاقتصادية في إطار القانون الدولي العام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والتي تفرض على الدول التي تخالف الشرعية الدولية.

وتعود أهمية الدراسة إلى دولة إيران التى تتعرض لها الدراسة والتنوع في أيدولوجيتها والمفروض عليها عقوبات سياسية واقتصادية والسياق الذى فرضت فيه تلك العقوبات وأثرها في كل حالة على تعديل السلوك السياسي لها، وتعود أهمية الدراسة حيث لم يعد بإمكان أي دولة أن تعيش معزولة علي حدودها الطبيعية ، لكون الأفكار ووسائل الاتصال والتكنولوجيات ورؤوس الأموال والسلع والخدمات ومشاكل البيئة والأوبئة وغيرها من الأمور لا تقف عند الحدود الجغرافية، ومن ثم تعد العقوبات السياسية والاقتصادية خروجاً سواء السياسية أو التجارية والاقتصادية، التي أصبحت مبدأ أساسي في عالم اليوم.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة على الصعيدين العلمي (الأكاديمي) والعملي (التطبيقي)، نظراً لطبيعة الموضوع الذي يتناول إحدى أكثر الأدوات تأثيراً في العلاقات الدولية وتداعياتها على الاستقرار الداخلي للدول من خلال التالى :

أولاً: الأهمية العلمية :

1. رغم وجود العديد من الدراسات حول العقوبات الدولية، إلا أن القليل منها يركز بشكل معمق على العلاقة السببية المعقدة والمباشرة بين العقوبات والاستقرار السياسي للدولة، تُسهم هذه الدراسة في تقديم إطار تحليلي لفهم كيف يمكن للعقوبات أن تُعزز أو تُقوض الاستقرار السياسي.

2. تُعالج الدراسة النقص في الأبحاث التي تُقدم تحليلاً شاملاً وتاريخياً لكيفية تعامل النظام الإيراني مع العقوبات الدولية على مدى عقود، وكيف أثر ذلك على تماسك النظام السياسي وتفاعلاته مع المجتمع.

3. تُقدم الدراسة حالة تطبيقية لاختبار نظريات تغيير النظام السياسي، وتُظهر أن العقوبات قد لا تُؤدي بالضرورة إلى انهيار الأنظمة، بل قد تُعزز من صمودها وتُدفعها نحو التكيف.

4. تُسهم الدراسة في تطوير فهمنا لكيفية استخدام الأنظمة المستهدفة للعقوبات كأداة لتعبئة الدعم الشعبي، وتبرير القمع الداخلي، وتوجيه اللوم إلى "العدو الخارجي".

5. تُقدم الدراسة نموذجاً لفهم كيف يمكن للدول أن تُطور استراتيجيات اقتصادية (مثل "اقتصاد المقاومة") لمواجهة الضغوط الخارجية، وكيف تؤثر هذه الاستراتيجيات على البنى السياسية والاقتصادية الداخلية.

ثانياً: الأهمية العملية :

1. تُقدم الدراسة رؤى وتجارب قابلة للاستفادة منها للدول التي تواجه عقوبات دولية، وكيف يمكنها تطوير آليات للتكيف والمواجهة لتعزيز استقرارها الداخلي.

2. تُساعد الدراسة الحكومات في فهم أن العقوبات لاتُؤثر فقط على الاقتصاد، بل تُؤثر أيضاً على التماسك الاجتماعي، وقد تُستخدم كأداة لتعزيز نفوذ النظام.

3. تُقدم الدراسة تقييماً نقدياً لفعالية العقوبات كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، من خلال النموذج الإيراني، يمكن لصناع القرار فهم أن العقوبات قد تُؤدي إلى نتائج عكسية، وتُعزز من قبضة النظام بدلاً من إضعافها.

4. تُساعد الدراسة في صياغة سياسات عقوبات أكثر دقة وذكاءً، تُركز على أهداف محددة وتُقلل من الآثار الجانبية السلبية على السكان المدنيين، مما يُعزز من شرعية العقوبات وفعاليتها.

5. تُسلط الدراسة الضوء على كيفية تأثير العقوبات على حياة المواطنين العاديين، مما يُمكن المنظمات غير الحكومية من توجيه جهودها بشكل أفضل للتخفيف من هذه الآثار.

رابعاً: أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

1. التعرف على العقوبات الدولية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، وبيان العوامل التى تؤثر في الحشد الدولي لدعم العقوبات الدولية.
2. التعرف على عوامل وقوة وتأثير تلك العقوبات السياسية والاقتصادية.
3. التعرف على مشروعية الجزاءات الدولية الاحادية دون موافقة الأمم المتحدة .
4. قياس اثر العقوبات السياسية والاقتصادية على تعديل السياسة الخارجية الإيرانية.
5. أثر العقوبات السياسية والاقتصادية على مبدأ تصدير الثورة الايرانية للخارج.
6. أثر العقوبات السياسية والاقتصادية على الشعب الإيراني.
7. الاعتماد على الاقتصاد الإيراني الحر في تحدي العقوبات السياسية والاقتصادية.
8. تأثير العقوبات السياسية والاقتصادية على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية.
9. تأثير رفع العقوبات السياسية والاقتصادية على مبدأ تصدير الثورة الإيرانية الى الخارج .

خامساً: فروض الدراسة:

في سياق دراسة تأثيرالعقوبات الدولية وأثرها على الاستقرار السياسي للدولة "إيران نموذجاً"، يمكن صياغة الفروض التالية التي ستُختبر خلال البحث، تُبنى هذه الفروض على الأدبيات الموجودة والتحليل الأولي للمشكلة البحثية، وتهدف إلى توجيه عملية جمع البيانات وتحليلها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة يمكن أن نتناول فرضيات تتدرج ضمن دراسة السياسات الخارجية الصينية والتى تتمثل فى :

1. لا تُؤدي العقوبات الدولية إلى إضعاف النظام السياسي في إيران بالضرورة، بل قد تُساهم في تعزيز استقراره من خلال آليات التكيف الداخلية واستغلالها في تعبئة الدعم الشعبي وتبرير سياسات النظام.
2. تُسهم العقوبات الدولية في تعزيز التماسك الداخلي للنظام الإيراني من خلال خلق شعور بالخطر الخارجي المشترك، مما يقلل من الانقسامات بين الفصائل الحاكمة.
3. تُعزز العقوبات من قبضة المؤسسات الأمنية والعسكرية (مثل الحرس الثوري) على مفاصل الدولة والاقتصاد، مما يزيد من مركزية اتخاذ القرار ويُقلل من تأثير الأطراف الإصلاحية.
4. تُجبر العقوبات النظام على تطوير استراتيجيات اقتصادية غير تقليدية ("اقتصاد المقاومة")، مما يُقلل من اعتماده على الأسواق الدولية ويُمكنه من الصمود لفترات أطول.

سادساً: حدود الدراسة :

تركز هذه الدراسة على أهمية تحليل العقوبات الدولية وأثرها على الاستقرار السياسي للدولة "إيران نموذجاً"وبالتالى فإن الدراسة تركز على التالى :

- الحدود الزمانية : فترة البحث فى الفترة 2015 – 2025 .
- الحدود المكانية : هى منطقة دولة إيران .
- المجال الموضوعي : تنتمي هذه الدراسة إلي حقل العلاقات الدولية والسياسية.

سابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت منهجية البحث على المنهج الوصفى التحليلى للإلمام بموضوع الدراسة وتقديم تفصيلات عن أهم جوانبة وهذا باستخدام الأدوات والمراجع ودوريات والمناهج المقاربة بالإضافة إلى الاستعانة بكل من النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية ورسائل علمية فى دولة إيران .

المنهج التحليلى وذلك نظراً لما ينطوى عليه موضوع البحث من أهمية فى مجال التحليل السياسى ،والعلاقات الدولية فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، ومدى تأثير سياسات العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الأنظمة السياسية في آسيا "إيران نموذجاً" فى ظل المتغيرات وما يرتبط بها من عوامل تحقق الاستقرار وتوازن القوى ، فضلاً عن استخدام الباحث المعطيات والشواهد التاريخية بهدف تفسير الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة تخضع هذه الظاهرة الدولية وفقا لهذا المنهج إلى عدة قواعد تنظمها، وعلى هذا الأساس فإن الوصول إلى هذه القواعد يساهم في تحليل العلاقات الدولية، ومن أمثلة تلك النظم، نظام توازن القوى،ونظام الأقطاب المتعددة، ومن خلال استخدام هذا المنهج

يمكن التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تصور النظم ،وقد استندت الدراسة في منهجيتها على منهج المصلحة القومية أو المصلحة الوطنية وهو أحد المناهج المفسرة للعلاقات الدولية، ويعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، بمعنى أخر فإن المصلحة القومية تشكل عامل الارتكاز والمحرك الأساسي في تخطيط السياسة الخارجية لأي دولة في العالم، وفي هذا الصدد يقول جوزيف فرانكل في كتابه العلاقات الدولية:"المصلحة الوطنية هي المفتاح الأساسي في السياسة الخارجية، ويرتد هذا المفهوم في جوهره إلى مجموع القيم الوطنية، تلك القيم النابعة من الأمة والدولة في نفس الوقت، غير أن هذا المفهوم لا يخلو من غموض، وإذا كان من الصعب بيان المقصود بالمصلحة الوطنية بفكرة مجردة، فإن من المستحيل أن نجد إجماعاً على ما تعنيه في قضية معينة.

الدراسات السابقة :

1. دراسة صفاءمحمد " ٢٠٢٤"بعنوان : (العلاقات المتبادلة بين مواقع ووكالات الانباء العالمية والصحف العربية_ الايرانية _ الأمريكية)[2]

ركزت دراسة صفاء محمد علي توضيح تباين العلاقات الأمريكية الإيرانية وعدم ثباتها علي وتيرة واحده واوضحت ان السبب في هذا التباين هو العامل الإيدلوجي كما وضحت أن التوجه الإيدلوجي والحزبي للرئيس الايراني يعد من العوامل المغيرة لوتيرة

([2])صفاء محمد ، العلاقات المتبادلة بين مواقع ووكالات الانباء العالمية والصحف العربية_ الايرانية _ الأمريكية)رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب ، جامعة المنوفية، 2024.

(2) دراسة نورا عبدالله، (تداعيات اغتيال قاسم سليماني على العلاقات الأمريكية الإيرانية) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، (سوريا، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية)، مج ٦، ع ٤، 2022.

العلاقة فمثلا عندما يكون الرئيس الإيراني من حزب المحافظين فغالبا ما تتسم علاقة البلاد بالتصعيد والتوتر بخلاف إذا كان انتمائه لحزب الإصلاحيين فإن العلاقة تقترب للمهادنة والتقارب ، كما أوضحت تأثير العلاقة الإيرانية الأمريكية علي البلاد العربية الأخرى وخاصة دول الخليج العربي والسبب أرجعته لعدة أسباب من ضمنها التقارب الجغرافي وخطورة الملف النووى الإيراني واشتراكهم في المياه الدولية، كما أن الثورة الإسلامية ومحاولة نقلها لهم كان من أهم الأسباب، وقد اشعلت بينهم حرب الخليج الأولى ، لذلك هدفت الدراسة إلي الوصول إلي العديد من النقاط المهمة التي من خلالها يتبين لصانعي القرار التعرف علي مستقبل تلك العلاقة ومحاولة استقرار المنطقة بعيداً عن تلك العلاقة المتوترة وفهم جوهر تباين تلك العلاقة، واعتمدت الدراسة علي العديد من المناهج ومنها منهج المقارنة للمقارنة بين اجندات وكالات الأنباء في العلاقات الأمريكية الإيرانية فيما تهتم الصحافة والإعلام بتلك العلاقة وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أن العلاقة الأمريكية الإيرانية لم ولن تسر علي وتيرة واحدة خلال الفترة القادمة .

2. دراسة نورا عبدالله،"2022"، بعنوان:(تداعيات اغتيال قاسم سليماني على العلاقات الأمريكية الإيرانية)[2]

تناولت هذه الدراسة تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل التصعيد السياسي والعسكري والذي قد أعقب اغتيال قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني وذلك في يناير 2020 ، حيث ركزت الدراسة علي تحليل تداعيات هذا الحدث علي المستوى الإقليمي والدولي، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، وذالك في تتبعها

للأحداث التي سبقت وتلت اغتيال قاسم سليماني كما أنها استعرضت الأحداث والتفاعلات الدولية والإقليمية المصاحبة لعملية الاغتيال .

كما أوضحت أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تشهد حالات من التوتر والشك وأن محاولات التقارب والحوار إلي نتائج ملموسة علي أرض الواقع ، وقد ازداد الأمر توتر عام 2018 بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني بالإضافة إلي توقيعها عقوبات اقتصادية علي إيران الأمر الذي دفع إلي ازدياد المواجهة بين الطرفين سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال ساحات الصراع في سوريا والعراق ،وأشارت الدراسة إلى أن عملية اغتيال سليماني تمثل تحولاً استراتيجياً في أسلوب التعامل الأمريكي مع إيران، وقد ترتب عليها ردود فعل قوية من الجانب الإيراني، شملت هجمات صاروخية على قواعد أمريكية في العراق، ورفع مستوى تخصيب اليورانيوم، كما بينت أن هذه العملية أثرت سلباً على فرص العودة إلى التفاوض، وعززت من موقف إيران المتشدد تجاه الإدارة الأمريكية، خصوصاً في ظل تغير الإدارات بين ترامب وبايدن.

وقت توصلت الدراسة إلي أنه لا يمكن فصل عملية اغتيال قاسم سليماني عن السياق الإقليمي والدولي الذي هيمن عليه التوتر والصراع على النفوذ، حيث تمثلت العملية كمحاولة أمريكية فاشلة لتحسين صورة إدارة ترامب داخلياً وخارجياً ومن جانبها، ستواصل إيران تقليص التزاماتها النووية ورفع نسبة تخصيب اليورانيوم حتى العودة إلى الاتفاق النووي، في حين أدى اغتيال سليماني إلى تعميق أزمة الثقة بين إيران والولايات المتحدة، وجعل طهران أكثر تحفظاً في أي مفاوضات مستقبلية. وفي السياق ذاته،

تستمر إسرائيل في التحذير من امتلاك إيران للسلاح النووي، وتُبدي تخوفها من أي عودة محتملة للولايات المتحدة إلى الاتفاق.

3. دراسة دليلة جابر، زوبيدة موسي "2019" بعنوان : العقوبات الذكية في الاستراتيجية الأمريكية على إيران"[1]

تناولت هذه الدراسة العقوبات الذكية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إستراتيجيتها على إيران، حيث تناولت هذه الدراسة الاستراتيجية الأمريكية بصفة عامة والعقوبات بصفة خاصة، وكما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي أهم وأكثر الدول فاعلية على الساحة الدولية لما تمتلكه من عناصر قوة امتيازات بعد الحرب الباردة، إذ احتلت فكرة الهيمنة قمة أولويات التفكير الاستراتيجي الأمريكي ومحور حراكه وقد انعكس هذا على الاستراتيجية الأمريكية حيث أصبح هذا هدفها الذي ركزت على تحقيقه، قد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تتماشى مع شتى المواقف الدولية والتصدي لأي تحدي ومنع أي تهديد يواجهها، وهذا ما استعملته تجاه إيران.

[1]) دليلة جابر، زوبيدة موسي ، العقوبات الذكية في الإستراتيجية الأمريكية على إيران، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي تبسي تبسه الجزائر، 2019.

4.IRAN AS A STRATEGIC THREAT TO THE U.S IN THE MIDDLE EAST AND ITS IMPACT ON U.S POLICY IN THE REGION, Aaron Michael Richards.[1]

تتناول هذه الرسالة برنامج إيران النووي وسياستها الخارجية والدفاعية وأثره على منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالولايات المتحدة وحلفائها، وتنطلق من إشكالية مفادها انه كيف يمكن أن تشكل هذه التهديدات, الدفاع والسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

وقد توصلت هذه الرسالة الى النتائج التالية:

إن برنامج إيران النووي المتقدم ليس سوى جانب واحد من هدفها المتمثل في الوصول إلى الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط، كما إن إيران تسعى إلى ترسيخ نفسها كقوة مهيمنة في المنطقة من خلال توظيف أدوات غير عسكرية مثل الترويج للشيعة والإيديولوجية الإيرانية ودعم الزعماء السياسيين العرب وغير العرب والجماعات الموالية لإيران، ومن ناحية أخرى، تشعر الولايات المتحدة وغيرها من القوى العالمية بالقلق إزاء تحويل مسار برنامج التخصيب الإيراني لتطوير أسلحة نووية، وهو ما قد يؤدي إلى المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى الحفاظ على برنامج نووي متقدم، اتخذت إيران أيضا مسارات عمل لتوسيع نفوذها والحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط من خلال توفير الدعم المادي المباشر للجماعات الإرهابية وتطوير القدرات العسكرية التي تهدد أمن الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وبسبب دور

---

[1] على الهواري مثني،العلاقات الإيرانية-الأمريكية بعد الاتفاق النووي، ماجستير،كلية العلوم السياسية:جامعة بغداد,2018.

(2) نور الهدى طيباوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في فترة باراك أوباما 2009- 2015، ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018.

إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة، مثل دعمها للجماعات الإرهابية في العراق وسوريا، وتطوير إيران للقدرات الصاروخية والبحرية الموجهة لمواجهة دفاعات إسرائيل ودول الخليج المتحالفة مع الولايات المتحدة، قد تضطر الولايات المتحدة إلى تعديل سياستها في الشرق الأوسط التي تعكس دور إيران الأكبر وربما الأكثر تدميرًا في المنطقة في حين تتوقع أيضًا تدريجيًا تقاسم أكبر للأعباء مع شركائها الإقليميين.

5. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في فترة باراك أوباما 2009-2015"[2]

أوضحت الدراسة أن السياسة الخارجية الأمريكية في فترة أوباما تمثل بداية جديدة للعلاقات مع المجتمع الدولي بشكل عام وبالاخص مع إيران حيث قامت السياسة الأمريكية مع إيران على التعاون والحوار ولم يستخدم معها لغه التشدد وكان هذا مخالفاً للإدارة السابقة للرئيس أوباما أي فترة الرئيس جورج بوش الابن التي نظرت إلى إيران على أنها دولة راعيه للإرهاب، ومع وصول أوباما لجأ إلى الحوار مع أعداء الولايات المتحدة بشكل عام ومع إيران بشكل خاص حيث أضحى البرنامج النووي الإيراني أهم تحدي لإدارة أوباما نتيجة لفشل الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي للتوصل لحل سلمي للبرنامج النووي الإيراني لما له من تأثير على توازن القوى لصالحها وتهديدها لأمن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبالأخص إسرائيل ورأت الإدارة الأمريكية ضرورة اتباع نهج جديد مع الطرف الإيراني بعد فشل تأثير العقوبات الاقتصادية والمبادرات الدولية لاخضاع الدولة الإيرانية وتكمن إشكالية الدراسة في تحديد تأثير إدارة الرئيس أوباما في التوجه السياسي الخارجي الأمريكي تجاه إيران من حيث طبيعة التوجه السياسي والمتغيرات المؤثرة فيه والقضايا المشتركة.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج:

إن إسرائيل من أهم المتغيرات الإقليمية التي أثرت بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران من خلال الضغط غير المباشر على الإدارة الأمريكية لتبني سياسة متشددة تجاهها.

وجود مجموعة عوامل داخلية تتعلق ببيئة النظام السياسي الأمريكي كؤسسة صنع القرار الخارجي حيث كان لها دور في اتباع سياسات معينة تجاه إيران.

بعد تولي الرئيس أوباما الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية حدث تغيراً ملحوظاً في السلوك الخارجي الأمريكي من خلال اتباع أسلوب الحوار والمفاوضات مع إيران.

6. **U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy, Kenneth Katzman, Kathleen J. McInnis, Clayton Thomas**[1]

يوضح التقرير أنه منذ مايو 2019 تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حتى وصل الأمر لمقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني وأحد أهم القادر العسكريين في إيران من خلال غارة جوية أمريكية على بغداد في يناير 2020 وتلى ذلك استمرار الهجمات من المدعومين من إيران على قواعد الولايات المتحدة في العراق، وبدأت التوترات بين كلا الطرفين نتيجة انسحاب ترامب من الاتفاق النووي مع إيران ونتج عن ذلك الأمر هجوم إيران والقوات التابعة لها على السفن التجارية ودمرت بعض البنية التحتية الحيوية في الدول العربية في الخليج

الفارسي وشنت هجمات صاروخية على منشات تابعة للولايات المتحدة في العراق وقللت من امتثالها لبنود خطة العمل المشتركة.

ولا تزال إيران تدعم الفصائل المسلحة في جميع أنحاء المنطقة وهذا يمنحها إمكانية توسيع المواجهه في المناطق التي تتوفر فيها خيارات الرد الأمريكي، فلقد واصلت إيران عملياتها في المنطقة على الرغم من صراعها مع جائحة كورونا التي أثرت عليها بشكل كبير، ومع الهجوم على البنية التحتية الحيوية للطاقة في المملكة العربية السعودية أضحت إيران وحلفائها قادرين على إحداث ضرر كبير لحلفاء الولايات المتحدة وللمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الإقليمية والعالمية للولايات المتحدة، وعلى الرغم من التوتر إلا أن ترامب استمر في التأكيد على أن هدف سياسته هو التفاوض على خطة العمل الشاملة المشتركة التي لا تشمل القضايا النووية فحسب وإنما البرنامج الصاروخي الباليستي ودعم إيران للفصائل المسلحة الإقليمية.

.7U.S. Foreign Policy Towards Iranian Nuclear Threat from Bill Clinton to Donald Trump Administration, Muhammad Ilham Razak, Anak Agung Banyu Perwita[1])

يعتبر التهديد النووي الإيراني من أكثر القضايا إلحاحاً على مدار تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية وشكلت إيران وأنشطتها العدائية تهديداً كبيراً لمصالح الولايات المتحدة الأمنية وكانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة ثابتة في وضع التهديد النووي الإيراني كتهديد أمني رئيسي لها ومع انسحاب الولايات المتحدة في فترة ترامب

[1] نور الهدى طيباوي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران في فترة باراك أوباما 2009- 2015، ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018.

من خطة العمل الشاملة المشتركة وفر هذا الأمر تناقضاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع إدارتها السابقة، ولقد شهدت السياسة الخارجية الامريكية تغييرات واستمرارية منذ بيل كلينتون وإدارة ترامب وواجهت كل إدارة بيئتها الاستراتيجية الفريدة على المستويين الداخلي والدولي وكان لجماعات الضغط ولا سيما الجماعات الإسرائيلية تأثير كبير على السياسة الخارجية الأمريكية، وحاولت الولايات المتحدة الحفاظ على التزامها بحماية حلفائها الرئيسيين في الشرق الأوسط كإسرائيل ودول الخليج ولكن في الوقت نفسه شجعها المجتمع الدولي لوقف التهديد النووي الإيراني بطريقة دبلوماسية.

فمنذ بيل كلينتون حتى أوباما كانت للسياسة الأمريكية نمط ثابت وهو فرض عقوبات اقتصادية على إيران ولكن في الوقت نفسه تحاول إشراك إيران بطريقة دبلوماسية لوقف برنامجها للأسلحة النووية ومع ذلك قدمت إدارة ترامب تغييرات كبيرة في الاتجاه فيما يتعلق بالمكان الذي تتصور فيه الولايات المتحدة وسائلها لإيران وهو ما ثبت من خلال الانسحاب من الاتفاق النووي وممارسة أقصى قدر من الضغط الاقتصادي على إيران.

8.دراسة أسماء قاسم، 2015،بعنوان:" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة(٢٠٠٣-٢٠١٤)[1]

وتناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة ومختلف العوامل الذاتية والموضوعية المتحكمة في صيرورة تطور هذه السياسة، كما عالجت هذه الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية وتطوراتها المحتملة في المنطقة،واختلاف الهيمنة بناءا على الرغبة الإيرانية في تكوين قوة نووية تعيد تشكيل

[1] أسماء قاسم، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003-2014، ماجستير، جامعه الجيلاني بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

النظام الإقليمى الشرق أوسطي عبر تطوير برنامجها النووي،وكذلك الاستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه هذا البرنامج الذي يعتبر نقطة الاختلاف بين البلدين ومحور الاهتمام الإقليمى والدولى، وبالتالى فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول الاجابة على تساؤل كيف يمكن أن تؤثر السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران على دول المنطقة؟

كما توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1.إن السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد مبادئ براجماتية،وفق ما يخدم مصالحها وتتعدد وسائلها وفق ما يخدم أهدافها.

2.تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية ذات طبيعة تحولية وفق تأثيرات التحولات الإقليمية و التغيرات في النظام الدولى ،وتتحكم فيها العوامل الذاتية أكثر من الموضوعية.

3.إن السياسة الخارجية الإيرانية تباينت بين الباعث الثيوقراطي ،واهداف المصلحة القومية والرغبة التوسعية وإدراك الذات والهيمنة الإقليمية بالتركيز على مشروع الردع النووي.

9. دراسة "فهد مزيان خزار،2013،بعنوان: بعنوان "الأبعاد الإستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران وتداعياتها المحتملة "[1]

تخضع إيران منذ اللحظة الأولى القيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وحتى الآن (٢٠١٠) لنوعين من العقوبات عقوبات أمريكية أحادية الجانب فرضت بموجب مجموعة من القوانين والتشريعات والأوامر التنفيذية الأمريكية، وعقوبات دولية صادرة عن الأمم المتحدة وذلك عبر أربعة قرارات أصدرها مجلس الأمن الدولي ضد إيران بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب برنامجها النووي، كان آخرها القرار (١٩٢٩)، الذي صدر في يونيو ٢٠١٠.

إن أحد أهم أهداف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من فرض العقوبات على إيران، هو التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية، وتحجيم طموحاتها الإقليمية ودفعها نحو تبني سياسات أكثر واقعية واعتدالاً من وجهة النظر الأمريكية، وعلى الرغم من أن هذه العقوبات لم تحقق حتى الآن النتائج المرجوة منها، بيد إنها لا تزال الخيار الأنسب لواشنطن في المرحلة الراهنة،لإعادة ترتيب أوراقها على الصعيدين الداخلي والخارجي، تمهيداً لاتخاذ خطوات لاحقة قد تكون أكثر قسوة في المستقبل.

كما أن أحد أهم أهداف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من فرض العقوبات على إيران، هو التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية.

---

[1] فهد مزيان خزار الابعاد الإستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران وتداعياتها المحتملة مجلة آداب البصرة . ع ٦٦، كلية الآداب، 2013.

(2) قاسم محمد أبو دست ، سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية و نتائج التطبيق في الحالة الإيرانية، مجلة النهضة مج ١٤ ، ع ٢ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2013.

10. دراسة قاسم محمد أبو دست، 2013: بعنوان" سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق في الحالة الإيرانية"[2]

تناول هذا البحث، سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ويبدأ بتعريفها وتحديد أهدافها وأنواعها وأشكالها حسب درجة شدتها والغاية من فرضها، وينتقل الدراسة حالة العقوبات الغربية والدولية على إيران بسبب برنامجها النووي كسبب معلن، والمحاصرة دورها الإقليمي المتعاظم والخطر الذي تمثله أو يمكن أن تمثله على "إسرائيل"، كأهداف مضمرة، ويستعرض البحث تباين مواقف القوى الدولية الرئيسية من حدود ومدى العقوبات على إيران ويخلص البحث إلى أن الهدف الرئيسي من فرض العقوبات على إيران هو إعادتها إلى طاولة المفاوضات، وإجبارها على التخلي عن طموحاتها النووية العسكرية، والقبول برقابة دولية صارمة على برنامجها النووي.

11. دراسة " محمد عبد الرحمن يونس ،2012: عنوان "دراسة في العقوبات الدولية على إيران"[1]

فرضت على إيران ومنذ عام ١٩٧٩ الصيد من الصوبات، منها الصوبات الأحادية مثل الأمريكية والأوربية، وأخرى دولية كالتي فرضها مجلس الأمن الدولي، وقد تباينت أسباب فرض هذه الصوبات، منها ما جاء على خلفية سياسة إيران الخارجية بعد عام ١٩٧٩، وأخرى يسبب برنامجها النووي، فضلا عن ملفها في مجال حقوق الإنسان، وقد اختلفت مضامين هذه الصوبات ، فبعضها كان سياسيا كقطع العلاقات أو تجميدها، وفرض الحظر على بعض الشخصيات الإيرانية ، وأخرى كانت اقتصادية،

[1] محمد عبد الرحمن يونس ، دراسة في العقوبات الدولية على إيران. مجلة دراسات إقليمية مج ، ع ٢٥ مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، العراق، 2012.

شملت المصارف وقطاع الأعمال وغيرها، والأخيرة كانت عسكرية تضمنت حظر تصدير الأسلحة والتقنية النووية إلى إيران ، وكان لهذه الصوبات ولاسيما الدولية تأثير مباشر على الاقتصاد والمجتمع الإيراني.

أولاً: النتائج:

- أظهرت العقوبات الدولية انعكاسًا سلبيًا على الاقتصاد الإيراني من خلال تراجع الاستثمارات الأجنبية، انخفاض قيمة العملة الوطنية، وزيادة معدلات التضخم والبطالة.
- أدت العقوبات إلى تعزيز سيطرة التيارات المتشددة على السلطة، إذ جرى توظيف العقوبات كأداة تعبئة سياسية داخلية.
- في المدى القصير ساهمت العقوبات في تقوية الشعور القومي والالتفاف حول القيادة، لكن على المدى البعيد أفرزت حالة من التذمر الشعبي نتيجة التدهور المعيشي.
- رغم شدتها، لم تحقق العقوبات أهدافها بشكل كامل في تغيير السياسات الاستراتيجية لإيران (مثل البرنامج النووي).
- دفعت العقوبات إيران إلى تنويع شركائها التجاريين (روسيا، الصين، بعض الدول الإقليمية) وإلى تطوير اقتصاد داخلي قائم على الاكتفاء النسبي.
- في حين عززت العقوبات أحيانًا من استقرار النظام داخليًا عبر قمع المعارضة وتبرير الإجراءات الأمنية، إلا أنها زادت من هشاشة الدولة أمام الضغوط الاقتصادية والاحتجاجات الشعبية.
- زادت العقوبات من عزلة إيران دوليًا لكنها في الوقت ذاته دفعتها لتعزيز نفوذها الإقليمي كوسيلة لتعويض الضغط الدولي.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة العمل على بناء اقتصاد متنوع يقلل الاعتماد على الموارد النفطية ويزيد من مرونة الدولة أمام العقوبات.
- تبني سياسات إصلاح اقتصادي واجتماعي لتخفيف العبء عن المواطنين وتقليل احتمالية اندلاع اضطرابات شعبية.
- التركيز على الحلول التفاوضية والدبلوماسية لتخفيف حدة العقوبات وتجنب مزيد من العزلة الدولية.
- تطوير الصناعات الوطنية والتكنولوجيا المحلية لتقليل أثر العقوبات على القطاعات الاستراتيجية.
- توسيع الشراكات الاقتصادية مع قوى صاعدة ومنظمات إقليمية لتأمين منافذ اقتصادية بديلة.
- اعتماد سياسات شفافة في إدارة الموارد العامة لكسب ثقة المواطنين والحد من استغلال الأزمات سياسيًا.

المراجع :

- العبد، علاء، السياسة الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية 1989– 2005، رسالة دكتوراة مقدمة إلي معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، 2009.
- حسن، أحمد، السياسة الإيرانية اتجاه القضية الفلسطينية وانعكاسها علي النظام الإقليمى العربي2000– 2009، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2012– 2013,
- سليمان، رائد، تأثير العلاقات السورية الإيرانية علي القضايا العربية 1997– 2011، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2012.
- عزيز، أسماء، البرنامج النووى الإيرانى وتأثيره علي الأمن الإقليمى في منطقة الخليج، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2011.
- فرج، رشاد، تأثير القضية الكردية في العراق علي العلاقات العراقية– الإيرانية 2005– 2012، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2014.
- محمد، حسن، أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران علي أمن الخليج دراسة للفترة منذ 1995، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2013.

• محمد، خالد، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية علي العلاقات الإيرانية الخليجية 1979- 2000، رسالة دكتوراة مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2006.

• مصطفي، مصطفي، قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي 2003- 2010، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2012.

• منير، نوفل، أثر متغير النخبة علي السياسة الإيرانية اتجاه دول الخليج 1989- 2008، رسالة دكتوراة مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2011.